الملاحق

Appendices

ملحق رقم (1): بعض المشاكل المحاسبية و بدائل السياسات المحاسبية لمعالجتها

المشكلة المحاسبية	بدائل السياسات المحاسبية لمعالجتها
1. إحتساب إهلاك الأصول الثابتة:	– سياسة القسط الثابت. – سياسة القسط المتناقص. – سياسة مجموع أرقام السنوات. – سياسة الإهلاك المعجل. – سياسة إعادة التقدير. – إعتبار بعض النفقات في الأصول الثابتة نفقات جارية. – سياسة ضعف نسبة القسط الثابت في رصيد تكلفة الأصل. – سياسة عدد ساعات التشغيل.
2. تقويم الوحدات المنصرفة من المخازن:	– سياسة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO). – سياسة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO). – سياسة متوسط السعر المرجح. – سياسة الوارد ثانياً صادر أخيراً (NIFO). – سياسة التمييز المحدد (التكلفة الفعلية).
3. معالجة نفقات البحوث والتطوير:	– سياسة الرسملة كاملة. – إعتبارها نفقات جارية عند حدوثها. – رسملة جزء واعتبار الجزء الآخر نفقات جارية تحت ظروف معينة. – أخذ المنافع المستقبلية في الحسبان عند معالجتها.
4. معالجة نفقات الاستكشاف في شركات البترول:	– سياسة التكلفة الكلية (FC). – المجهودات الناجحة (SE). – إعتبارها نفقات جارية. – الإحتياطي المقدر.
5. تقدير مخصصات الأصول المتداولة:	الإختلافات في تقدير قيم تلك المخصصات (حيث أن الدراسات السابقة أثبتت أن تلك المخصصات تعتبر أرضية خصبة للتأثير علي قيم بنود القوائم المالية).
6. الاعتراف بالإيراد:	– عند إتمام الإنتاج. – الإعتراف به أثناء الإنتاج. – الإعتراف به عند نقطة البيع. – الإعتراف به بعد نقطة البيع.
7. معالجة الاستثمارات في الأوراق المالية:	– سياسة الملكية. – سياسة التكلفة. – سياسة السوق.

يتبع الجدول السابق

8. معالجة تكلفة رأس المال:	– تجاهلها (عدم معالجتها). – معالجتها ضمن نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية. – معالجتها في النظام المحاسبي، وتسجيلها في الحسابات المالية والتكاليف، وذلك عن طريق إدماج نظام التكاليف مع المحاسبة المالية.
9. تقويم المخزون السلعي:	– بسعر التكلفة. – بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. – بصافي القيمة المتحققة. – بسعر الإستبدال. – بسعر البيع.
10. الإفصاح عن بعض المصروفات، مثل: م.نقل المشتريات، عمولة وكلاء الشراء، المصروفات النثرية...الخ.	– الإفصاح عنها في حسابات مستقلة خاصة بها. – الإفصاح عنها ضمن بند المصروفات الأخرى. – الإفصاح عنها عن طريق دمجها في الحسابات التي تنتمي إليها.
11. تسوية الأوراق المالية في آخر الفترة المالية:	– سياسة التكلفة، (باستخدام: FIFO, LIFO, والمتوسط المرجح). – سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل. – سياسة سعر السوق.
12. معالجة الأثر المتراكم نتيجة التغيير في السياسات المحاسبية:	– يعالج بند من بنود قائمة الدخل. – يعالج تعديل لنتائج أعمال السنوات السابقة، وذلك بإظهارها في قائمة الأرباح المحتجزة لتعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية العام الذي يحدث فيه التغيير.
13. مشكلة التضخم:	– سياسة التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار. – سياسة القيم الجارية. – سياسة القيم الجارية المعدلة بالمستوى العام للأسعار.
14. مشكلة اندماج الشركات:	– سياسة الشراء. – سياسة توحيد المصالح (إدماج الحقوق).
15. تحديد الربح:	– الربح من النشاط التشغيلي الجاري ويتم إعداده بطريقتين: • الطريقة الإجمالية: تقتضي هذه الطريقة تحديد الربح في خطوة واحدة (Single–Step. Income Statement)، أي تحديد مجموع المصروفات وطرحه من مجموع الإيرادات. • الطريقة التحليلية: ويتم تحديد الربح في خطوات أو مراحل (Multiple–Step. Income Statement)، أي تتم مقابلة الإيرادات بالمصروفات علي مراحل والإفصاح عن مجمل الربح، الربح قبل الضرائب، الربح قبل الفوائد، ...الخ. – الربح الشامل.

يتبع الجدول السابق

16. معالجة النفقات الإيرادية المؤجلة (DEFERRED EXPENDITURES)، مصاريف التأسيس، مصاريف الإعلان، نفقات البحث والتطوير، شهرة المحل، ...الخ:	– إختلاف عدد الفترات التي يتم توزيع تلك النفقات فيها (5سنوات، 10سنة، 15سنة...الخ).
17. إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية:	– الطريقة المباشرة. – الطريقة غير المباشرة.
18. مبدأ الإفصاح (Disclosure Principle):	– الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين أقواس في كل حالة. – الإفصاح عنها جملة واحدة في مرفقات القوائم المالية.
19. ترجمة القوائم المالية للعملة المحلية:	– سياسة التفرقة بين بنود القوائم المالية الجارية وغير الجارية. – سياسة التفرقة بين بنود القوائم المالية النقدية وغير النقدية. – سياسة الأسلوب الزمني. – سياسة المعدل الجاري لترجمة كل بنود القوائم المالية.
20. في مجال تحديد تكلفة الوحدات المنتجة:	– سياسة التكاليف الكلية. – سياسة التكاليف المتغيرة. – سياسة التكاليف المباشرة. – سياسة التكاليف المستغلة. – سياسة التكاليف الحدية.
21. معالجة نفقات العامل البشري:	– اعتبارها أصل ويحسب لها إهلاك (التكلفة التاريخية). – سياسة النفقات الجارية (إقفالها في حـ/أ.خ للسنة التي حدثت فيها). – اعتبارها أصل ويحسب لها إهلاك مع أخذ المنافع المستقبلية في الحسبان.
22. في مجال الأداء الاجتماعي للمنشآت:	• القياس: – تجاهل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية. – قياس التكاليف الاجتماعية. • الإفصاح: – التقرير عن الأنشطة الاجتماعية بصورة وصفية إنشائياً، أو في شكل نسب وإحصاءات (مؤشرات). – الإقتصار علي الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية فقط دون الإفصاح عن المنافع الاجتماعية. – التقرير عن التكاليف والمنافع الاجتماعية.
23. إهلاك تكلفة التعاقدات والمعاشات:	إختلاف عدد فترات إهلاكها (25سنة، 30سنة...الخ).
24. معالجة الخصم الضريبي علي الاستثمارات:	– سياسة رسملة تلك الفوائد. – سياسة اعتبارها تحميل للربح.

يتبع الجدول السابق

25. معالجة فوائد التمويل:	– سياسة رسملة تلك الفوائد. – سياسة اعتبارها تحميل للربح.
26. معالجة مصاريف الزكاة:	– إعتبارها تحميل للربح. – إعتبارها توزيع للربح.
27. عرض الأصول بالميزانية العمومية:	– تبويبها إلي متداولة وغير متداولة. – عدم التفرقة السابقة وعرض كل بند مستقل. – تبويب جزء منها كأصول متداولة وعرض باقي البنود مستقلة.
28. عرض الخصوم بالميزانية العمومية:	– تبويبها إلي خصوم متداولة وأخري طويلة الأجل (غير متداولة)، ومخصصات وخصوم أخري وحقوق ملكية. – عرض كل بند مستقل.
29. عرض الجزء المستحق السداد في الفترة القادمة (خصوم طويلة الأجل):	– خصوم متداولة. – الإفصاح عنه بين أقواس بجانب الخصم طويل الأجل الخاص به. – عدم عرضه.
30. الإفصاح عن مخصص إهلاك الأصول الثابتة والمخصصات الأخرى كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها:	– الإفصاح عنه مطروحاً من الأصل الخاص به جانب الأصول في الميزانية. – الإفصاح عنه ضمن المخصصات في جانب الخصوم بالميزانية.
31. المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء المكتشفة في الفترة الحالية والتي حدثت في فترات السابقة:	– المبلغ المحتسب يُعالج في رصيد الأرباح المحتجزة. – يُدرج ذلك المبلغ في قائمة الدخل.
32. عرض الاستثمارات في الشركات التابعة (ذات الأنشطة غير المشابهة عن باقي المجموعة):	– يتم عرضها ضمن القوائم المالية الموحدة. – يتم فصلها في قوائم مالية مستقلة ترفق مع القوائم المالية الموحدة.
33. معالجة الاستثمارات في شركات زميلة:	– سياسة التكلفة. – سياسة الملكية.
35. فوائد تأخير سداد قيمة المخزون المستورد من الخارج:	– إضافة تلك الفوائد إلي تكلفة المخزون. – اعتبارها مصروفات تُدرج في قائمة الدخل.
36. معالجة إيراد أعمال المقاولات (عقود الإنشاءات):	– سياسة نسبة الإتمام. – سياسة العقد الكلي.
37. معالجة المكاسب أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع أصل ثابت أو إستبداله بأصل آخر:	– إدراج المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل. – إدراجها في حساب احتياطي بالميزانية العمومية.
38. معالجة المنح والمساعدات الحكومية والتي تحصل عليها المنشآت لاستخدامها في الاستثمار مع عدم الالتزام بردها (الهبات):	– الاعتراف بها كدخل ومقابلتها بالتكاليف المرتبطة بها خلال الفترات. – إدراجها في حساب احتياطي تضاف لحقوق حملة الأسهم.
39. معالجة مكاسب وخسائر الصرف الأجنبي من العناصر النقدية طويلة الأجل:	– إدراجها في قائمة الدخل للفترة الحالية ما لم تخضع للتغطية. – توزيعها علي الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

يتبع الجدول السابق

40. معالجة خسائر الصرف الأجنبي الناتجة عن امتلاك أصل والتي تنتج من هبوط في قيمة العملة:	– إدراجها في قائمة الدخل للفترة الحالية. – إضافتها لتكلفة الأصل الممتلك.
41. معالجة مكاسب وخسائر الصرف أجنبي الناتجة عن ترجمة القوائم المالية:	– إدراجها في قائمة الدخل للفترة الحالية. – إضافتها لحقوق المساهمين.
42. معالجة فوائد القروض للاكتتاب في تأسيس شركات جديدة:	– إدراجها في قائمة الدخل ضمن المصروفات. – رسملتها حتى تتحقق إيرادات تلك القروض.
43. معالجة شهرة المحل الموجبة الناتجة عن الاندماج أو السيطرة:	– إعتبارها أصل يدرج في الميزانية العمومية ضمن الأصول ويتم استنفادها علي عدد من الفترات. – إعتبارها تعديلاً لحقوق المساهمين.
44. معالجة شهرة المحل السالبة الناتجة عن الاندماج أو السيطرة:	– إعتبارها دخل مؤجل ويتم استنفاده علي عدد من الفترات المالية. – تُخفض بها الأصول غير النقدية.
45. تحديد أرباح مبيعات البيع بالتقسيط:	– إعتبار الأقساط الأولي بمثابة أرباح. – إعتبار الأقساط الأولي رد للتكاليف والأقساط التالية تعتبر أرباح. – تحصيل الأرباح علي مدي فترات تحصيل الأقساط، بمعني أن القسط المحصل يشمل جزء من الأرباح، والجزء الآخر يمثل رد لجزء من التكاليف.
46. معالجة الإنفاق طويل الأجل:	– سياسة فترة الاسترداد. – معدل العائد المحاسبي. – معدل العائد الداخلي. – صافي القيمة الحالية. – معدل العائد علي الاستثمار.
47. معالجة أرباح بيع وإعادة تقويم الأصول:	– معالجتها كأرباح قابلة للتوزيع. – إعتبارها غير قابلة للتوزيع وإضافتها إلي حقوق الملكية أو يُكوَّن بها إحتياطي. – جزء منها قابل للتوزيع، والجزء الآخر يتم إضافته إلي حقوق الملكية أو يُكوَّن بها احتياطي.
48. الإعفاءات الضريبية:	– تقفل في حـ/أ.خ في السنة التي حدثت فيها. – تُوزع علي عدد من الفترات المالية.
49. مكان الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية:	– الإفصاح عنها في التقرير السنوي للمنشأة، أو في تقرير مجلس الإدارة الموجه للمساهمين. – الإفصاح عنها في تقارير اجتماعية مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية التقليدية وملحقاتها. – إدراجها ضمن القوائم المالية التقليدية.

يتبع الجدول السابق

50. شكل الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية:	– تقارير وصفية. – تقارير كمية. – تقارير مالية.
51. شكل الميزانية العمومية:	– تقرير أو قائمة مع البدء بالأسرع سيولة. – تقرير أو قائمة مع البدء بالأصعب سيولة. – شكل الحرف (T) مع البدء بالأسرع سيولة. – شكل الحرف (T) مع البدء بالأصعب سيولة.

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد علي ما ورد في الأدب المحاسبي والمعايير المحاسبية، 2011م

ملحق رقم (2): إستمارة الإستبانة رقم "1"

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الموضوع/ إستمارة الإستبانة رقم (1)

السيد الفاضل/ .....إختياري" المحترم

تحية طيبة

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان: "**التغيير للسياسات المحاسبية – الآثار، الدوافع، المعالجة**" – **دراسة تطبيقية وميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.** للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل.

بحكم إلمامكم بالممارسة المحاسبية وكيفية إعداد وعرض القوائم المالية أو مراجعتها أو تحليلها أو إستخدامها في السودان، وخبرتكم في هذا المجال، الرجاء التكرم بالإجابة عن عبارات الإستمارة بعد التدقيق والتمحيص اللازمين، حيث يكون لذلك آثاراً إيجابية علي نتائج البحث. **وإن بياناتكم تحظي بسرية تامة ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي فقط.**

ولكم وافر الشكر والتقدير والإحترام

الباحث

عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله

ت: 249913537692+

مارس/2011م

أولاً: البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابات التي تراها مناسبة:

العمر:

30 سنة فأقل ( ) 31 ــ 35 ( )

36 ــ 40 ( ) 41 ــ 45 ( )

أكثر من 45 ( )

التخصص العلمي:

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) دراسات مصرفية ( )

إقتصاد ( ) محاسبة وتمويل ( ) تكاليف ومحاسبة إدارية ( )

نظم معلومات محاسبية ( ) أخري.....

المؤهل العلمي:

بكالاريوس ( ) دبلوم عالي ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( )

أخري.....

المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ( ) زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ( )

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ( ) زمالة المحاسبين القانونيين العربية ( )

أخري.....

سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل ( ) 6 ــ 10 ( )

11 ــ 15 ( ) أكثر من 15 سنة ( )

المركز الوظيفي:

وكيل معتمد بسوق الخرطوم للأوراق المالية( ) مدير إدارة بسوق الخرطوم للأوراق المالية( )

محلل مالي بسوق الخرطوم للأوراق المالية( ) سمسار بسوق الخرطوم للأوراق المالية( )

مستثمر ( ) أخري.....

ثانياً: عبارات إستمارة الإستبانة

ملاحظة مهمة: الشركات مصطلح عام يُعني جميع البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية وشركات الخدمات المالية والشركات الأخري المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابات التي تراها مناسبة:

1. العبارات رقم (أ):

العبارات	درجة الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تلتزم بالإفصاح التام لعملياتها المالية.					
2. الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تُغيِّر سياساتها المحاسبية عبر الفترات المالية عند إعداد وعرض القوائم المالية.					
3. الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تفصح عن كل التغيرات في السياسات المحاسبية.					
4. الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تلتزم بالمعالجة لآثار التغيرات في السياسات المحاسبية.					
5. لا يشير المراجع الخارجي في تقريره عن التغيرات التي تحدث في السياسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.					

2. العبارات رقم (ب):

وهي تخص الفرضية الثالثة: "هنالك عوامل إقتصادية تؤثر على سلوكية الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"

العبارات	درجة الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. مديرو الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يُغيِّرون السياسات المحاسبية عند عرض القوائم المالية لتتناسب مع توقعات المحللين الماليين والمستثمرين.					
2. مديرو الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يُغيِّرون السياسات المحاسبية للتأثير علي الأرباح لمقابلة توقعاتهم في توزيعات الأرباح.					
3. مديرو الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يُغيِّرون السياسات المحاسبية لتقليل الإنحراف بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي الفعلي.					
4. مديرو الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يُغيِّرون السياسات المحاسبية للتأثير علي قيم بنود القوائم المالية لغرض تسجيل شركاتهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية وعدم شطبها.					
5. مديرو الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يُغيِّرون السياسات المحاسبية التي تُحسِّن قيم بنود القوائم المالية لزيادة مكافآتهم وشهرتهم في مجال العمل الإداري.					

ملحق رقم (3): إستمارة الإستبانة رقم "2"

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الموضوع/ إستمارة الإستبانة رقم (2)

السيد الفاضل/ .....إختياري" المحترم

تحية طيبة

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان: "**التغيير للسياسات المحاسبية – الآثار، الدوافع، المعالجة**" – **دراسة تطبيقية وميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.** للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل.

بحكم إلمامكم بالممارسة المحاسبية وكيفية إعداد وعرض القوائم المالية أو مراجعتها أو تحليلها أو إستخدامها في السودان، وخبرتكم في هذا المجال، الرجاء التكرم بالإجابة عن عبارات الإستمارة بعد التدقيق والتمحيص اللازمين، حيث يكون لذلك آثاراً إيجابية علي نتائج البحث. **وإن بياناتكم تحظي بسرية تامة ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي فقط.**

ولكم وافر الشكر والتقدير والإحترام

الباحث

عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله

ت: 249913537692+

مارس/2011م

أولاً: البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابات التي تراها مناسبة:

العمر:

30 سنة فأقل ( ) 31 ــ 39 ( )

40 ــ 49 ( ) 50 فأكثر ( )

التخصص العلمي:

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) دراسات مصرفية ( )

إقتصاد ( ) محاسبة وتمويل ( ) تكاليف ومحاسبة إدارية ( )

نظم معلومات محاسبية ( ) أخري.....

المؤهل العلمي:

بكالاريوس ( ) دبلوم عالي ( )

ماجستير( ) دكتوراه ( )

أخري.....

المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ( ) زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ( )

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ( ) زمالة المحاسبين القانونيين العربية ( )

أخري.....

المركز الوظيفي:

محاسب ( ) إداري ( ) مراجع داخلي ( )

مراجع خارجي ( ) محلل مالي ( )

أخري.....

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ( ) 5 ــ 10 ( ) 11 ــ 15 ( )

16 ــ 20 ( ) أكثر من 20 سنة ( )

ثانياً: عبارات إستمارة الإستبيان

ملاحظة مهمة: الشركات مصطلح عام يُعني جميع البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية وشركات الخدمات المالية والشركات الأخري المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابات التي تراها مناسبة:

أ. عبارات الفرضية الثانية

"الإختيار الإداري للسياسات المحاسبية يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"

العبارات	درجة الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. التغيير في السياسات المحاسبية من إدارات الشركات يؤثر علي موضوعية وجودة معلومات القوائم المالية ويجعلها منحازة لفئة معينة من مستخدميها.					
2. عدم الإفصاح عن آثار التغيرات في السياسات المحاسبية علي بنود القوائم المالية يجعل هذه البنود مضللة لمستخدميها.					
3. قرارات الجمعية العمومية للمساهمين التي تعتمد علي القوائم المالية بخصوص مكافآت الإدارة وإبقائها في العمل تتأثر بالتغيرات في السياسات المحاسبية.					
4. تغيير السياسات المحاسبية في الشركات من قبل إداراتها يؤثر علي قرارات المؤسسات التي تمولها.					
5. قرارات الدائنين بخصوص إبقاء التعامل مع الشركات تتأثر بالتغيرات في السياسات المحاسبية التي تزيد الأرباح وقيم الأصول.					
6. قرارات هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية بخصوص قيد أو شطب الشركات من البورصة تتأثر بالتغيرات في السياسات المحاسبية التي تُحسِّن قيم بنود القوائم المالية.					
7. قرارات سلطات الضرائب والزكاة لتقدير الضرائب والزكاة للشركات تتأثر بالتغيرات في السياسات المحاسبية.					
8. قرارات المخططين الإقتصاديين في الدولة لتخطيط نشاطات الشركات وتحديد مساراتها تتأثر بالتغيرات في السياسات المحاسبية.					
9. الشركات التي تمارس التغيير في السياسات المحاسبية بإستمرار معرضة للتعثر المالي والإفلاس في المدي البعيد.					
10. قرارات إتحاد نقابات العمال بتحسين أوضاع العاملين بالشركات وزيادة أجورهم تتأثر بالتغيرات في السياسات المحاسبية.					

ب. عبارات الفرضية الرابعة

"هنالك عوامل بيئية تؤثر على سلوكية الإدارة لتغيير السياسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"

العبارات	درجة الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. صفات وثقافة أفراد المجتمع تؤثر علي قرارات مديري الشركات عند إعداد وعرض القوائم المالية.					
2. المديرون الذين يتصفون بزيادة النضج الشعوري لهم ودرجة التدين العالية ومستوي التعليم المتقدم والمستمر، فإنهم يراعون مصالح الآخرين، ولا يغيِّرون السياسات المحاسبية لتحقيق أغراضهم الخاصة.					
3. المديرون الأكبر سناً يراعوا مصالح الآخرين، ولا يغيِّرون السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض خاصة، مقارنة مع المديرين الأقل سناً.					
4. المديرون الذين يتصفون بإنخفاض النضج الشعوري لهم ودرجة التدين المنخفضة ومستوي التعليم الضعيف، فإنهم لا يراعون مصالح الآخرين، ويغيِّرون السياسات المحاسبية لتحقيق أغراضهم الخاصة.					
5. درجة التحفظ أوالتفاؤل أوالسرية أو الشفافية السائدة في المجتمع تؤثر علي سلوكية الإدارة لإختيار وتغيير وتنظيم السياسات المحاسبية.					
6. عندما يقاس النجاح في المجتمع بالعائد المادي، فإن مديري الشركات يتخذون قرارات دون إعتبار آثارها علي مصالح الآخرين، ويتلاعبون بالسياسات المحاسبية.					
7. المجتمعات التي توجد فيها فروقات كبيرة في مستويات السلطة بين أفرادها، تؤثر علي قرارات مديري الشركات حولة إزالة تلك الفروقات.					
8. يُغيِّر مديرو الشركات السياسات المحاسبية لتحيسن أدائهم ومن ثم تقليل فروقات مستويات السلطة.					
9. بعض مديرو الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يتصفون بزيادة النضج الشعوري لهم ودرجة التدين العالية ومستوي التعليم المتقدم والمستمر وكبر سنهم.					
10. توجد فروقات كبيرة في مستويات السلطة في بعض قطاعات الإقتصاد السوداني.					

جـ. عبارات الفرضية الخامسة

"هنالك عوامل تؤثر علي رأي المراجع الخارجي حول تغيير السياسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"

العبارات	درجة الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. يعتمد المراجعون الخارجيون في عملهم علي مساعدين لهم تحت التدريب.					
2. تأهيل مساعدي المراجعيين الخارجيين يؤثر علي رأي المراجع الخارجي حول تغيير الشركات لسياساتها المحاسبية.					
3. التقويم غير الصحيح لنظام الرقابة الداخلية للشركات من قبل المراجع الخارجي يؤثر سلباً علي رأيه حول تغيير السياسات المحاسبية.					
4. عدم بذل العناية المهنية اللازمة للمراجع الخارجي يؤثر علي رأيه حول تغيير السياسات المحاسبية.					
5. هنالك منافسة حادة بين المراجعين الخارجيين للحصول علي العملاء في السودان.					
6. المراجعون الخارجيون يفضلون المحافظة علي مراجعة حسابات نفس الشركات لسنوات طويلة.					
7. تتأثر إستقلالية المراجعين الخارجيين حول تغيير السياسات المحاسبية بالمنافسة بينهم للحصول علي عملاء.					
8. خوف المراجع الخارجي من تغييره وإستبداله بمراجع آخر في المستقبل يؤثر علي إستقلاليته.					
9. تتأثر إستقلالية المراجع الخارجي بضغوط إدارات الشركات نسبةً للأتعاب التي يتقاضونها.					
10. أتعاب المراجعة كمورد رئيسي للمراجع الخارجي تعتبر من العوامل المؤثرة علي إستقلالية وإبداء رأي المراجع في تغيير السياسات المحاسبية للشركات.					

د. عبارات الفرضية السادسة

"حوكمة الشركات تؤثر فى الحد من تغيير السياسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"

العبارات	درجة الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تفعيل دور مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان يساهم في الحد من سلوك إدارات الشركات في تغيير السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض خاصة بها.					
2. زيادة فاعلية التشريعات والقوانين الخاصة بالشركات ونشاطاتها يساعد في تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات.					
3. تفعيل دور مجلس الإدارة بمراقبة سلوك الإدارة وتقييم أداءها وحماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات، يساعد في الحد من سلوك الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض خاصة.					
4. لجنة المراجعة من مهامها التأكد من دقة البيانات المالية وفحص نظم الرقابة الداخلية وتعين المراجع الخارجي وتقييم أدائه، مما يساعد في الحد من سلوك الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض خاصة.					
5. زيادة إستقلالية وفاعلية المراجع الخارجي للإفصاح عن ملاءمة السياسات المحاسبية للظروف الخاصة بالشركة وآثار التغيرات فيها، يساهم في سهولة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.					
6. زيادة إستقلال المراجعة الداخلية عن الأنشطة التي تراجعها يُحسِّن بيئة الرقابة الداخلية ومن ثم جودة التقارير المالية.					
7. إقتراح تقرير لحوكمة الشركات يوضح به كيفية إدارة الشركة ومستوي إلتزامها بالقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية.					
8. تقرير حوكمة الشركات المقترح يساعد في الحد من سلوك الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض خاصة.					
9. وجود قواعد لحوكمة الشركات يساعد إدارات الشركات بتحقيق العدالة لجميع الأطراف التي لها علاقة بالشركات.					
10. وجود جهات رقابية لمراقبة تطبيق قواعد حوكمة الشركات يساعد في زيادة جودة القوائم المالية.					

ملحق رقم (4): أسماء وعناوين والدرجة العلمية أو الوظيفية لمحكمي إستمارات الإستبانات رقم "1" ورقم "2"

م	الإسم	الدرجة العلمية/ المركز الوظيفي	العنوان
1	د.فتح الرحمن الحسن منصور	أستاذ المحاسبة المشارك	كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د.إبراهيم فضل المولي البشير	أستاذ المحاسبة المشارك	كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د.نور الهدي محمدين عبد الرحمن	أستاذ التأمين المساعد	كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
4	د.الهادي آدم محمد	أستاذ المحاسبة المشارك	كلية التجارة – جامعة النيلين
5	د.عبد الرحمن البكري منصور	أستاذ المحاسبة المساعد	كلية التجارة – جامعة النيلين
6	د.كمال أحمد يوسف	أستاذ المحاسبة المساعد	رئيس قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة النيلين
7	د.أشرف خوفو عزيز	أستاذ المحاسبة المساعد	منسق الدراسات العليا – كلية التجارة – جامعة النيلين
8	د.محمد سالم محمد خير	أستاذ المحاسبة المساعد	المسجل الأكاديمي – كلية التجارة – جامعة النيلين
9	د.فتح الإله محمد أحمد	أستاذ المحاسبة المساعد	كلية التجارة – جامعة النيلين
10	د.محجوب عبد الله حامد	أستاذ المحاسبة المساعد	المراقب المالي – جامعة أم درمان الإسلامية
11	أ.د.محمد فرح عبد الحليم	أستاذ إدارة الأعمال. ومراجع قانوني. والأمين العام المساعد للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين	كلية التجارة – جامعة النيلين. فرحكو للمحاسبة والمراجعة والإستشارات المالية، محاسبون ومراجعون قانونيون
12	أ.د.عبدالعزيز عبدالرحيم سلمان	أستاذ إدارة الأعمال المتعاون	كلية التجارة – جامعة النيلين
13	أ.د.بكري الطيب موسي	أستاذ إدارة الأعمال	عميد كلية العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتقانة
14	د.العليش محمد الحسن	أستاذ إدارة الأعمال المساعد	كلية التجارة – جامعة النيلين
15	د.عبد الله عبد الرحيم إدريس	أستاذ إدارة الأعمال المساعد	كلية التجارة – جامعة النيلين
16	الأستاذ/ محمد سليمان عبد الله حجار	مراجع قانوني – زمالة المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة (المراجع العام لجمهورية السودان سابقاً)	مكتب حاسبين للمحاسبة والمراجعة
17	الأستاذ/ محمد علي المحسي	مراجع قانوني – زمالة المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة (المراجع العام لجمهورية السودان سابقاً)	مكتب محسي وشركاه للمحاسبة والمراجعة
18	الأستاذ/ مدني مالك حسب النبي	مراجع قانوني – زمالة المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة(نائب المراجع العام لجمهورية السودان سابقاً)	مكتب مدني وشركاه – محاسبون ومراجعون قانونيون أستشاريون ماليون
19	الأستاذ/ صديق علي الطيب	مراجع قانوني – زمالة المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة	مكتب صديق للمحاسبة والمراجعة
20	د.زين العابدين علي أحمد	مراجع قانوني – زمالة المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة	مكتب العربي للمراجعة والإستشارات المالية

21	د.عبد الله وداعة علي	مراجع قانوني وخبير ضرائب ودكتوراه في المحاسبة والتمويل	مكتب للمحاسبة والمراجعة
22	د.مصطفي طاهر شنقراي	مراجع قانوني – زمالة محاسبي التكاليف التنفيذيين ببريطانيا، وعضو مجلس المراجعين الداخليين بأمريكا. وأستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	مكتب عباس وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون
23	د.محمد سليمان أحمد كرسي	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ودكتوراه في المحاسبة والتمويل، مدير مراجعة	ديوان المراجعة القومي
24	أ.إخلاص سعد محمد سعد	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وماجستير في المحاسبة والتمويل، مدير إدارة مراجعة الهيئات والشركات	ديوان المراجعة القومي
25	أ.آدم عبد الله صالح	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وماجستير المحاسبة والتمويل	ديوان المراجعة القومي
26	أ.الطاهر بشير الطاهر	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وماجستير في المحاسبة والتمويل	ديوان المراجعة القومي
27	د.كمال بشير إسماعيل	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ودكتوراه في المحاسبة، مساعد مدير مراجعة	ديوان المراجعة القومي

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية 2011م

ملحق رقم (5): رسم بياني للأوزان النسبية لمحكمي إستمارات الإستبانات رقم "1" ورقم "2"

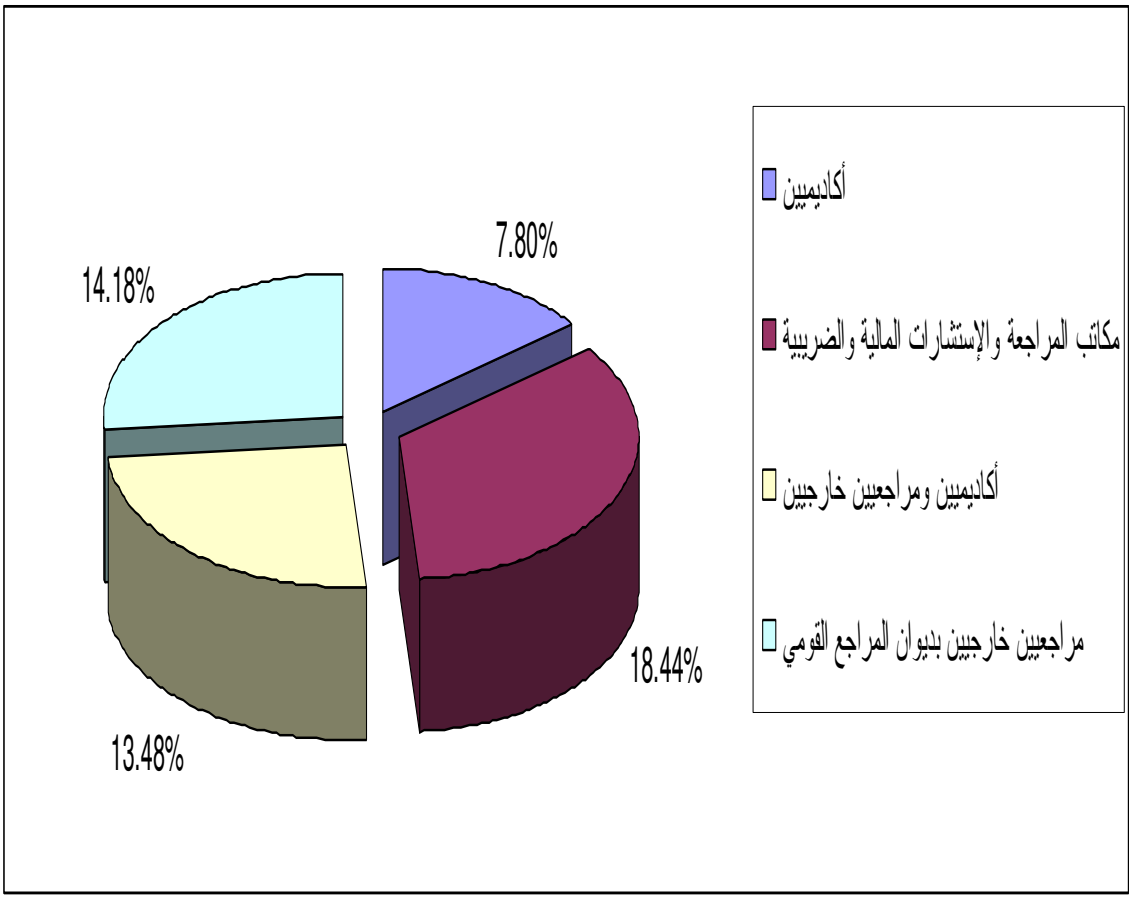

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2011م

ملحق رقم (6): الإيرادات الإجمالية لشركات عينة الدراسة التطبيقية

(المبالغ بالجنيه السوداني ماعدا شركة واحدة بالدولار)

"تم تغيير إسم الشركات بالحرف (A) لضمان سرية معلومات تلك الشركات"

القطاع	الشركة	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
البنوك	(A1)	64,962,636	75,590,183	107,952,302	105,130,992	106,804,099
	(A2)	72,911,291	81,398,107	93,288,533	115,566,442	130,939,011
	(A3)	105,289	177,410	134,947	165,848	231,176
	(A4)	67,390,923	78,170,614	116,361,095	156,539,736	212,537,928
	(A5)	23,359,840	28,761,159	40,483,304	49,182,038	55,503,331
	(A6)	29,689,080	23,833,415	28,783,950	30,037,711	38,126,583
	(A7)	53,779,970	58,754,148	68,330,801	67,675,943	78,422,468
	(A8)	45,942,260	50,416,000	49,122,802	65,287,956	72,512,135
	(A9)	25,892,182.05	30,737,913	62,047,761	73,504,243	121,822,155
	(A10)	370,209,300	166,221,532	157,902,458	192,420,639	237,919,849
	(A11)	25,997,765	42,119,182	47,309,810	50,296,821	67,190,258
	(A12)	33,928,650	20,655,308	32,425,192	44,159,289	49,754,899
	(A13)	36,361,050	40,271,938	49,802,773	57,458,518	52,009,880
الإتصالات والوسائط	(A11)	1,237,599,095	300,550,646	341,227,195	167,755,365	186,465,325
	(A12)	8,672,326	10,659,238	13,919,283	14,174,404	10,173,823
الخدمات المالية	(A13)	7,615,361.03	8,621,417.86	6,793,121.47	7,102,134.28	7,180,679.25
	(A14)	12,536,424	6,581,606	(1,154,727)	6,347,723	5,522,574
قطاع أخري	(A15)	2,787,012	3,187,197	3,876,887	4,909,648	6,377,685

المصدر: إعداد الباحث، من التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2011م

ملحق رقم (7): صافي الدخل لشركات عينة الدراسة التطبيقية

(المبالغ بالجنيه السوداني ماعدا شركة واحدة بالدولار)

"تم تغيير إسم الشركات بالحرف (A) لضمان سرية معلومات تلك الشركات"

القطاع	الشركة	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
البنوك	(A1)	24,326,827	23,964,374	38,430,653	27,521,176	24,646,711
	(A2)	39,483,804	43,563,622	51,919,318	65,778,209	79,350,145
	(A3)	22,710	45,845	16,369	38,142	73,402
	(A4)	30,983,408	35,892,359	46,899,691	72,880,127	107,996,861
	(A5)	2,835,990	2,270,286	3,418,630	3,468,995	12,180,203
	(A6)	29,689,080	23,833,415	28,783,950	30,037,711	38,126,583
	(A7)	15,802,080	17,111,254	17,354,357	15,889,510	17,318,536
	(A8)	5,704,000	8,693,000	3,608,296	6,671,403	6,745,734
	(A9)	17,220,412.95	19,575,815	46,953,739	56,970,836	94,613,407
	(A10)	(3,829,212)	66,093,891	66,094,955	80,398,536	105,588,987
	(A11)	5,477,224	10,817,157	13,377,408	13,074,585	9,487,705
	(A12)	(14,119,320)	(36,867,499)	939,874	4,066,019	7,926,147
	(A13)	8,860,990	17,035,098	20,968,805	25,856,555	20,209,056
الإتصالات والوسائط	(A11)	847,329,582	186,561,942	188,461,550	13,202,983	22,188,072
	(A12)	(63,088)	86,563	357,060	171,635	1,688,515
الخدمات المالية	(A13)	6,332,138	6,326,259	4,616,233	4,778,483	5,229,582
	(A14)	11,713,400	5,330,725	(3,425,235)	1,366,783	3,756,167
قطاع أخري	(A15)	860,909	865,491	1,121,124	1,003,620	1,526,080

المصدر: إعداد الباحث، من التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2011م

ملحق رقم (8): نتائج بعض الأساليب الإحصائية للإيرادات الإجمالية لشركات عينة الدراسة التطبيقية

"تم تغيير إسم الشركات بالحرف (A) لضمان سرية معلومات تلك الشركات"

القطاع	إسم الشركة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين %
البنوك	(A1)	92,088,042.40	18,145,647.55	19.70
	(A2)	98,820,676.80	21,528,840.52	21.79
	(A3)	162,934	42,382.15	26.01
	(A4)	126,200,059.20	53,360,792.54	42.28
	(A5)	39,457,934.40	12,055,156.35	30.55
	(A6)	30,094,147.80	4,595,664.78	15.27
	(A7)	65,392,666	8,515,237.65	13.02
	(A8)	56,656,230.60	10,357,592.17	18.28
	(A9)	62,800,850.80	34,609,033.25	55.11
	(A10)	224,934,755.60	77,808,797.99	34.59
	(A11)	46,582,767.20	13,286,514.76	28.52
	(A12)	36,184,667.60	10,080,972.66	27.86
	(A13)	47,180,831.80	7,754,039.04	16.43
الإتصالات والوسائط	(A11)	446,719,525.20	400,883,453.96	89.74
	(A12)	11,519,814.80	2,166,322.70	18.81
الخدمات المالية	(A13)	7,462,542.60	636,209.46	8.53
	(A14)	5,966,720	4,349,632.90	72.90
قطاع أخري	(A15)	4,227,685.80	1,293,737.74	30.60

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة التطبيقية، 2011م

ملحق رقم (9): نتائج بعض الأساليب الإحصائية لصافي دخل شركات عينة الدراسة التطبيقية

"تم تغيير إسم الشركات بالحرف (A) لضمان سرية معلومات تلك الشركات"

القطاع	إسم الشركة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين %
البنوك	(A1)	25,777,946.40	7,647,600.88	29.67
	(A2)	56,019,019.60	14,730,519.53	26.30
	(A3)	39,293.60	20,040.87	51.00
	(A4)	58,930,489.20	28,490,827.06	48.35
	(A5)	4,834,820.80	3,698,591.07	76.50
	(A6)	21,950,467	2,564,762.29	11.68
	(A7)	16,695,147.40	698,990.18	4.19
	(A8)	10,446,815.72	2,872,192.00	27.49
	(A9)	47,066,842	28,303,157.50	60.13
	(A10)	62,869,431.40	36,336,593.44	57.80
	(A11)	10,446,815.80	2,872,191.86	27.49
	(A12)	(7,610,955.80)	16,426,649.80	(215.83)
	(A13)	18,586,100.80	5,624,129.39	30.26
الإتصالات والوسائط	(A11)	251,548,825.80	307,432,303.14	122.22
	(A12)	448,137	634,881.52	141.67
الخدمات المالية	(A13)	5,456,539	740,333.72	13.57
	(A14)	3,748,368	4,961,414.64	132.36
قطاع أخري	(A15)	1,075,444.80	245,121.88	22.79

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة التطبيقية، 2011م

ملحق رقم (10): بيانات وصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية لشركات العينة

المتغيرات	ممهدة/غير ممهدة للدخل	السنوات				
		2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
صافي الدخل	ممهدة	22965186	12039753	47714740	51140467	48838824
	غير ممهدة	1716262299	543415715	314846480	247275203	362280246
العائد علي حقوق المساهمين	ممهدة	%11.57	%5.14	%17.64	%16.91	%13.04
العائد علي إجمالي الموجودات	ممهدة	%1.37	%.72	%2.64	%1.98	%1.80
حافة الربح	ممهدة	%15.71	%8.10	%26.40	%25.95	%20.36
معدل القيمة السوقية إلي الربحية	ممهدة	%7.85	%53.85	%14.48	%13.59	%13.89
المدفوعات الضريبية	ممهدة	6681476	2681204	4309120	2607770	5267056
	غير ممهدة	100124102	30479107	25670197	17698608	34032129
الإيرادات الإجمالية	ممهدة	146182477	148549250	180726640	197079412	239871893
	غير ممهدة	3211868458	1213631544	1371566832	1137805640	1486233216
إجمالي الموجودات	ممهدة	1670033438	1663139108	1801447053	2586656285	2275014624
	غير ممهدة	15853500413	16902248080	18757797308	22286359437	25659175586

متغير نسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية القطاع الخاص

الشركات التي تمهد دخلها (5) شركات		الشركات التي لا تمهد دخلها (10) شركات			
ملكية الحكومة	ملكية القطاع الخاص	ملكية الحكومة	ملكية القطاع الخاص	ملكية الحكومة	ملكية القطاع الخاص
%8.82	%91.18	%6.34	%93.66	%00.	%100.00
%39.70	%60.30	%10.00	%90.00	%00.	%100.00
%15.27	%84.73	%82.00	%18.00	%00.	%100.00
%28.09	%71.91	%1.38	%98.62	%1.36	%98.64
%36.95	%63.05	%99.70	%.30	%26.00	%74.00

متغير نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركات

يوجد بقطاع البنوك عدد (4) شركات تمهد دخلها، و(6) شركات لا تمهد دخلها. ويوجد بقطاع أخري شركة واحدة وهي تمهد دخلها. أما قطاع الخدمات المالية وقطاع الإتصالات والوسائط يوجد شركتين لكل قطاع وهم لا يمهدون دخلهم.

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة التطبيقية، 2011م

ملحق رقم (11): سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي لغرض ترجمة أرقام الشركة التي عدت قوائمها المالية بالدولار:

سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي (نهاية العام)	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
	2.3050	2.0248	2.0336	2.1840	2.2400	2.9330

المصدر: إعداد الباحث، من الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك السودان، http://www.cbos.gov.sd ، 2011م

ملحق رقم (12): خطاب من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا موجه للجهات المختلفة لمد الباحث بالمعلومات اللازمة للدراسة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
مكتب المسجل

بسم الله الرحمن الرحيم

Sudan University of Science & Technology
College of Graduate Studies and Scientific Research
Registrar's Office

التاريخ: 2012/2/26م النمرة: ج س ع ت / ك د ع / م.م / 010

شهادة لمن يهمه الأمر

الموضوع : تيسير عمل الباحث / عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن (سوداني الجنسية)

تشهد ادارة هذه الكليه بان الدارس المذكور اعلاه يقوم بالتحضير لدرجة **الدكتوراة** فى **المحاسبة والتمويل** بكلية الدراسات التجارية .

نرجو كريم تفضلكم بمده بالمعلومات التي يحتاج اليها طرفكم بالاضافه الى البحوث والدوريات والتطبيقات العلميه التى تستخدم للاغراض الاكاديميه والبحثيه فقط.

والله الموفق ،،،

تهاني النور عبدالرحمن
م. مسجل الكلية

ص.ب 407 فاكس/ 83 769363 البريد الالكترونى cgs @ sustech edu.